تقرير عن ورشة العمل التي عقدت في إطار مشروع

"تعزيز الإطار القانوني لحق التجمع في العالم العربي من خلال
الحوار الوطني وتعزيز قدرات المجتمع المدني"

وذلك تحت عنوان

"تعزيز الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني حول إصلاح القوانين"

عقدت الورشة في بيروت في 2008/04/23
في فندق روتانا – جيفينور

أعد التقرير
الدكتور عصام سليمان

عقدت ورشة العمل بدعوة من مؤسسة فريريش ناومان وشريكها المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة.

لبى الدعوة 38 مدعواً، من الجمعيات والأحزاب السياسية والنقابات العمالية، وأكاديميين وإعلاميين.

تكلم في جلسة الافتتاح كل من الدكتور ساسين عساف، الذي أدلى بلمحة عن المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، والسيدة عباب مراد، مديرة المشروع، وقد أعطت لمحة موجزة عن مؤسسة فريريش ناومان والمشروع، والدكتور عصام سليمان، المستشار الإقليمي للمشروع، وقد قدم لموضوع ورشة العمل، وحدد الإطار المنهجي التي تندرج فيه المواضيع الفرعية التي عولجت في جلسات ثلاث.

الجلسة الأولى، أدارها الأستاذ زياد بارود، تحت عنوان قوانين الجمعيات والأحزاب، ولخص فيها الدكتور بول مرقص، الخبير الوطني في المشروع، ورقة السياسات المتعلقة بالأحزاب والجمعيات، كما قدم الدكتور شوكت إتشتي، وهو خبير في الأحزاب السياسية، دراسة عن واقع الأحزاب والجمعيات وإمكانيات التطور.

ركز الدكتور مرقص على المبادئ والمعايير الواجب اعتمادها في تأسيس الجمعيات والأحزاب، بما يضمن حرية التأسيس، وإيجاد مرجعية مستقلة عن الحكومة لتسجيل الجمعيات والأحزاب ومتابعة شؤونها، واعتماد القضاء مرجعية وحيدة للنظر في الخلافات بين الجمعيات والأحزاب من جهة والسلطة من جهة ثانية. وأمور أخرى يجب أن يتضمنها القانون.

أما الدكتور إتشتي، فقد تناول واقع الأحزاب السياسية في لبنان، وهي برأيه مأزومة، وتعاني جميعها من مشاكل مزمنة، أهمها غياب الديمقراطية داخل الحزب، وغياب البرنامج ومشروع بناء الدولة، فهي تشكل جزءاً من الانقسامات الطائفية والمذهبية في لبنان، ولا تسهم في بناء الوحدة الوطنية. ودعا إلى إعادة النظر في بنية الأحزاب الداخلية، وتثقيف الحزبيين بثقافة الديمقراطية، واعتماد برامج وطنية، توفق ما بين الكيانية والقومية. ورأى أن تطوير الأحزاب يرتبط بالجانب القانوني وتحديا بقانون الانتخابات.

لقد أثارت أراء الدكتور إتشتي جدلاً حيوياً، وقد علق عليها بعض ممثلي الأحزاب المشاركين في ورشة العمل وبعض الأكاديميين.

أما الجلسة الثانية، فقد خصصت للنقابات العمالية، وأدارها الدكتور مسعود ضاهر، وعرض فيها الدكتور بول مرقص ما ورد في ورقته بشأن السياسات المتعلقة بالنقابات العمالية في لبنان. كما قدم الخبير في شؤون النقابات العمالية في لبنان والدول العربية، الدكتور غسان صليبي، دراسة حول واقع النقابات العمالية في لبنان. وقد أكد على الحق بالتعددية النقابية ورفض قانون الاحتكار النقابي. ورأى أن التشتت في الحركة النقابية في لبنان ناتج عن إرادة حزبية طائفية ومذهبية، وأن مبدأ النقابة الواحدة في القطاع اعتمد في الدول التي تعتمد نظام الحزب الواحد، وهو يمكن الحزب من وضع يده على النقابة.

ورأى أيضاً أن الاتحاد العمالي العام في لبنان لا يمثل سوى سبعة بالمئة من العمال، وهو يضم حوالي الأربعين اتحاداً عمالياً، بعضها شكلي أو وهمي ولا صفة تمثيلية عمالية له. وهي اتحادات قطاعية ومناطقية واتحادات عامة مختلطة. ورأى أن الديمقراطية غائبة عن تركيبة الاتحاد العمالي العام، فمجلس المندوبين لا ينتخب المجلس التنفيذي الذي يتألف من مندوبين عن

كل اتحاد، مهما كان حجم هذا الاتحاد. وأن المدخول المالي للاتحاد العام هو من ما تقدمه الدولة من مساعدات مالية فقط، فلا اشتراكات تدفعها الاتحادات المشاركة فيه.

وقد اقترح الدكتور صليبي إعادة النظر بالهيكلية النقابية، واعتماد النسبية في تمثيل الاتحادات العمالية في الاتحاد العمالي العام. ووضع لائحة بالاتحادات والنقابات التي تنشأ على أساسها الاتحادات. ولفت النظر إلى أن مشروع الهيكلية النقابية، الذي وضعه الاتحاد العمالي العام في العام 1992، وتضمن الكثير من الديمقراطية، سحب فيما بعد من وزارة العمل، واستمرت الهيكلية القديمة. ورأى أن هناك حركة داخل الحركة النقابية، وتحديدا داخل الاتحادات الوهمية، رافضة لأي إصلاح.

هذا وقد تناول المحاولات التي جرت لتجديد الهيكلية النقابية، وطرح إمكانية نشوء خطاب اقتصادي اجتماعي سياسي في مواجهة الطرفين المتصارعين في لبنان، ورأى أن هناك إمكانية لمثل هذا الخطاب، وقد برزت إرهاقاته في شعار "بالشغل حد بعضنا وبرا كمان". ولفت النظر إلى أن الأطراف المتصارعة سياسياً تعيش على اقتصادات متوازية. أما العمال فيكتوون بنار الغلاء، فالأزمة المعيشية تجمعهم، وقضية الضمان الاجتماعي لا بد من أن توحدهم. كما يجب أن يكون للحركة النقابية رؤية جديدة حول العولمة، تتلخص بمقاومة العولمة من أجل عولمة جديدة.

لقد أثارت آراء الدكتور غسان صليبي نقاشاً، شارك فيه بشكل أساسي أعضاء من النقابات العمالية المشاركة في ورشة العمل.

أما الجلسة الثالثة، فقد خصصت للبحث بالتعاون بين هيئات المجتمع المدني والسلطة في الدولة، وقد أدارها الدكتور عصام سليمان، وقدمت فيها الخبيرة في الأمم المتحدة، والمتخصصة في علم الاقتصاد الاجتماعي البيئي، الدكتورة فيفي كلاب، ملخص تجاربها في التعاون بين هيئات المجتمع المدني والوزارات.

لقد أكدت الدكتورة كلاب على ضرورة إشراك المجتمع المدني في رسم السياسات العامة، ومراقبة تنفيذها، من أجل ضبط عملية التنفيذ ووضع حد لهدر المال العام، وأعطت أمثلة عن مشاريع نفذت في لبنان عن طريق هبات وقروض، وهدر فيها الكثير من المال العام، وشاب التنفيذ الكثير من الشوائب.

من ناحية ثانية، أكدت الدكتورة كلاب على ضرورة ضبط الوضع التنظيمي الداخلي في هيئات المجتمع المدني، بغية تفعيل أدائها، وتقدمت بعدة اقتراحات في هذا المجال. ورأت أنه من الضروري تدريب أعضاء هيئات المجتمع المدني ورفع إمكانياتهم، وتدريب الطلاب في المدارس الثانوية والجامعات على ممارسة العمل الاجتماعي، وإيجاد علاقة مثمرة بين هيئات المجتمع المدني والبلديات، من أجل تفعيل عملية التنمية المحلية.

وقد أعقب مداخلة الدكتورة كلاب نقاش، واقتراحات لتطوير عملية التعاون بين هيئات المجتمع المدني والسلطة المركزية والسلطات المحلية.

لقد انتهت ورشة العمل بالتوصيات التالية:

1. التأكيد على حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب والنقابات، دون ترخيص، وبمجرد إعلام الجهة المختصة بالتأسيس، وتقديم المستندات المطلوبة.

2. إيجاد جهة مستقلة عن الحكومة، تتولى تسجيل الجمعيات والأحزاب والنقابات العمالية ومتابعة شؤونها.

3. اعتماد القضاء مرجعية وحيدة للفصل في الخلافات بين الجمعيات والأحزاب والنقابات من جهة والسلطة من جهة ثانية.

4. لا يجوز حل الجمعية أو الحزب أو النقابة إلا بقرار من هيئتها العامة وبأكثرية موصوفة، أو بقرار قضائي نهائي.

5. التأكيد على اعتماد المبادئ والقواعد الديمقراطية في التنظيم الداخلي للجمعيات والأحزاب والنقابات، وتثقيف الأعضاء بثقافة الديمقراطية.

6. التوفيق بين الكيانية والبعد القومي في سياسات الأحزاب، واعتمادها برامج ومشروع بناء الدولة، وسياسات جامعة بعيدة عن الانقسامات الطائفية والمذهبية، وتفعيل عملية الحوار في داخلها ومع الآخرين.

7. إعادة النظر في الهيكلية النقابية، بما يضمن وحدة الحركة النقابية وفاعلية أدائها، ويحقق الديمقراطية في داخلها، ويبعدها عن الانقسامات السياسية.

8. تفعيل أداء هيئات المجتمع المدني، ورفع إمكانيات أعضائها.

9. إشراك هيئات المجتمع المدني في رسم السياسات العامة ومراقبة تنفيذها من خلال التواصل مع المسؤولين في الوزارات، وبخاصة الخدماتية، وأعضاء مجلس النواب واللجان النيابية.

10. إعطاء هيئات المجتمع المدني الحق بالادعاء بكل ما له علاقة بإدارة الشأن العام.